

Distr.: General  
17 November 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

## الوثائق الرسمية

### اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 15:00

الرئيس:	السيد مارشيك	(النمسا)
لاحقا:	السيدة مونیکا (نائبة الرئيس)	(بنغلاديش)
لاحقا:	السيد مارشيك (الرئيس)	(النمسا)

### المحتويات

البند 66 من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section ([dms@un.org](mailto:dms@un.org))

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

23-20900 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15:05.

إلى ذلك، أعيد إطلاق برنامج زمالات الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أيلول/سبتمبر 2023.

5 - ومضى يقول إن المجلس واصل جهوده لزيادة تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليه وتعزيز مشاركتهم الكاملة في أعماله. وكانت هناك أيضا مشاركة متزايدة للأطفال والشباب في المجلس. وعلاوة على ذلك، واصل المجتمع المدني القيام بدور حاسم في إيصال طائفة واسعة من الأصوات إلى المجلس من خلال الإدلاء بأكثر من 400 2 بيان شفوي وعقد 227 حدثا جانبيا. وهذه المشاركة تمكن بشكل خاص الضحايا الذين يروون تجاربهم الشخصية في المجلس. وقد أبقى المجلس المجتمع المدني في صدارة جدول أعماله باتخاذ قرار بشأن الأعمال الانتقامية دون تصويت وقرارا بشأن حيز المجتمع المدني، وجدد ولاية المقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وأعرب عن الأسف لأنه، بصفته رئيس مجلس حقوق الإنسان، تلقى على مدار العام ادعاءات بالتهديد والانتقام ضد أفراد سعيوا إلى التعاون، أو تعاونوا، مع المجلس وآلياته. وبناء على ذلك، فإنه أثار تلك الادعاءات مع البلدان المعنية وتابعت التطورات المتعلقة بها. ويجب أن يظل حيز مشاركة المجتمع المدني في المجلس آمنا ومفتوحا وشاملا بحق. ولذلك يجب على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع أعمال التخويف والانتقام ضد المنظمات غير الحكومية التي تتعاون مع المجلس.

6 - السيدة لاسور (مملكة هولندا): قالت إن الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان أصبحت أطول بكثير، ونتيجة لذلك، أصبح عبء العمل شاقا، لا سيما بالنسبة للوفود الصغيرة. ولما كان ضروريا أن يظل المجلس شاملا وعلى مستوى الغرض المنشود، سألت كيف يمكن ضمان فعاليته من خلال إعادة التفكير في أساليب العمل بطريقة شاملة وتشاركية.

7 - السيد زافالا بوراس (كوستاريكا): قال إن الحيز المدني يؤدي دورا أساسيا في الأداء السليم لهيكل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي إحراز تقدم في جميع مجالات العمل. ومن هذا المنطلق، سأل عن أفضل الممارسات التي يتبعها مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني، والتي يمكن النظر فيها أيضا ضمن أعمال الجمعية العامة.

8 - السيدة فونتانا (سويسرا): قالت إن مجلس حقوق الإنسان وضع على مر السنين مجموعة أدوات شاملة للتصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب على جميع

1 - السيد باليك (رئيس مجلس حقوق الإنسان): عرض تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/78/53 و A/78/53/Add.1)، فقال إن المجلس اعتمد 154 قرارا ومقررا وبيانا رئاسيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 76 في المائة منها دون تصويت. وشملت المجالات المواضيعية التي نظر فيها المجلس مركزية الرعاية والدعم من منظور حقوق الإنسان، ودور الدراية الرقمية والإعلامية والمعلوماتية في تعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير والتمتع به، وتعزيز التنقيف في مجال حقوق الإنسان والحق في التعليم. وقد أحرزت أوجه تقدم في مجال الحق في التنمية، وبرزت مسألة تغير المناخ في أعمال المجلس. وفي كانون الثاني/يناير 2023، عقد المجلس اجتماعه الخامس بين الدورتين بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتخذ قرار متابعة في نيسان/أبريل 2023.

2 - وقال إن المجلس عقد، كجزء من استجابته المستمرة للقضايا الملحة في جميع أنحاء العالم، دورة استثنائية تتناول تدهور حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ودورة استثنائية بشأن أثر النزاع الدائر في السودان على حقوق الإنسان في أيار/مايو 2023. وعلاوة على ذلك، أجرى المجلس، خلال دورته العادية الثالثة والخمسين، مناقشة عاجلة بشأن الزيادة المثيرة للقلق في أعمال الكراهية الدينية المتعمدة والعلنية، حسبا يتجلى في التنديس المتكرر للقرآن في بعض البلدان الأوروبية وغيرها من البلدان. ونظر المجلس أيضا في عدد من الحالات الأخرى على مدار السنة ومدد ثماني عشرة ولاية لآليات التحقيق والإجراءات الخاصة المتعلقة ببلدان محددة.

3 - وأشار إلى أن المجلس اتخذ قرارات جديدة طلب فيها إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تدعم هايتي وكولومبيا وهندوراس من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية. واتخذ أيضا قرار بشأن إنشاء مكتب إقليمي تابع للمفوضية للجماعة الكاريبية، تستضيفه جزر البهاما، للاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات.

4 - وأضاف قائلا إن مشاركة أصحاب المصلحة في المجلس كانت واسعة على مدار العام. وقام صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان بتقديم الدعم لما مجموعه 41 مستفيدا من 34 بلدا مختلفا، بما في ذلك ستة بلدان ليس لها بعثات دائمة في جنيف، في المشاركة في الدورات العادية للمجلس. وبالإضافة

وينبغي أن يطمح أعضاء المجلس والمرشحون للانتخاب إلى تحسين حالات حقوق الإنسان في بلدانهم وعلى الصعيد العالمي على السواء، وذلك لأن لهم دوراً خاصاً بأن يكونوا مثالا يُحتذى به. ولا ينبغي أن يكون هناك مكان على الطاولة للبلدان التي تستخدم المجلس للدفاع عن سياساتها في الوقت الذي تغزو فيه دولاً مسالمة. ويجب على جميع الدول أن تتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وسأل في هذا الصدد عن الكيفية التي يتناول بها المجلس قضية المساءلة.

12 - السيد عياد (العراق): قال إنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الرؤساء السابقون، فإنهم لم يتمكنوا من تحقيق رؤية مشتركة لعمل مجلس حقوق الإنسان. ولذلك فهو يسأل الرئيس عن رأيه في استعراض المركز القانوني للمجلس وما إذا كان يوافق على الإبقاء على المجلس كهيئة تابعة للجمعية العامة. وسأل أيضاً عما إذا كانت قد جرت أي مناقشات مع رئيس الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة والمشورة إلى مكتب رئيس المجلس بشأن هذه المسألة.

13 - السيد كوندراتيف (الاتحاد الروسي): قال إنه لم تحدث أي تطورات إيجابية في عمل مجلس حقوق الإنسان. فالمجلس لم يتمكن قط من تقديم أي مساهمة هامة في تحسين حالة حقوق الإنسان في العالم أو في فرادى البلدان. وهذه الحالة غير مقبولة، ومن أجل تصحيحها يتعين على الدول أن تتخرب في حوار بناء بالفعل وأن تبدي إرادة سياسية جيدة ورغبة حقيقية في تقديم المساعدة لمن هم بحاجة إليها حقاً.

14 - وأعرب عن الأسف لأن المجلس اتخذ، بضغط من البلدان الغربية، عدداً من القرارات السياسية بشكل سافر، بما في ذلك المبادرة المثيرة للجدل بشأن حالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، التي أطلقتها 26 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي. ويستند نص القرار إلى تلميحات غريبة حول "اضطهاد" ممثلي المجتمع المدني والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان في بلده. و"الشواغل" الواردة في مشروع الوثيقة لا تعكس الحالة الحقيقية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشكل أساساً لأداء ولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، التي لا يعترف بها الاتحاد الروسي ويرفض التعاون معها بجميع الأشكال التي يتوخاها المجلس. وتمثل هذه الآلية أداة أخرى لممارسة الضغط على روسيا في مجال حقوق الإنسان.

15 - السيدة أندوخار (الجمهورية الدومينيكية): قالت إنه من الواضح أنه يلزم القيام بالمزيد لتعزيز الحوار والتفاهم داخل مجلس حقوق الإنسان. ومما يسهم إسهاماً كبيراً في التقريب بين نيويورك

البلدان أن تتعاون مع المجلس وآلياته. وفي هذا الصدد، طلبت إلى الرئيس تقديم توصيات بشأن كيفية تعزيز الروابط بين جنيف ونيويورك من أجل التوصل إلى حلول مشتركة وصلات أفضل بين مختلف الركائز، وبشأن كيفية التصدي لتزايد الاستخدام المنهجي لحجج السيادة وعدم التدخل لانتفاء أي معارضة لانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في بلد ما. وفي الختام، أعربت عن رغبتها في معرفة رأي الرئيس بشأن كيفية المساعدة في إعادة بناء الثقة بين الدول في المجلس.

9 - السيدة بوليليا (أستراليا): قالت إن معالجة حالات حقوق الإنسان أو، كما يسميها البعض، "الإشهار والفضح"، لا علاقة لها بالتسييس بل بدعم ولاية مجلس حقوق الإنسان. فليس هناك من بلد سجله مثالي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك أستراليا، ولكن لا يوجد بلد بمنأى عن التدقيق العادل لالتزاماته في مجال حقوق الإنسان. والتدقيق والمساءلة أمران أساسيان لتحقيق عالم يسوده السلام والاستقرار والرخاء ويستطيع كل فرد فيه أن يتمتع بحقوق الإنسان الخاصة به. وإذ تعترف أستراليا بأن المجلس يواجه عبء عمل متزايد باستمرار، فإنها ستواصل دعم النتائج التي تعزز ولايته الأساسية المتمثلة في حماية حقوق الإنسان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها. وعلاوة على ذلك، ستواصل أستراليا التشديد على ضرورة تنوع الأصوات في دورات المجلس، بما يشمل أصوات الشعوب الأصلية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وعلى الحاجة إلى عمليات أقوى لضمان التزام أعضاء المجلس بأعلى معايير حقوق الإنسان.

10 - السيد إسكوبار (الأرجنتين): قال إن السنوات الأخيرة شهدت انتكاسة في حالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، تتمثل بعدد من الاتجاهات المثيرة للجزع في عدة مناطق، بما في ذلك زيادة في العنف والتمييز ضد الفئات الضعيفة، والحالات الناشئة عن النزاعات والعنف ضد الأقليات العرقية واللغويين والمهاجرين والنساء والفتيات. وفي هذا السياق، سأل عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها داخل مجلس حقوق الإنسان لمعالجة هذه القضايا في الأجلين المتوسط والقصير.

11 - السيد بيربيرغز (لاتفيا): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق (إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج)، فقال إن التنفيذ الفعال والمستقل للولايات يتطلب تمويلاً كافياً. ولذلك فإن الهدف المشترك لبلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق هو ضمان التمويل المناسب لمجلس حقوق الإنسان.

عن الحقوق المدنية والسياسية بطريقة شاملة ومتوازنة. وسألت كيف يمكن للمجلس أن يسائل البلدان عن شواغل حقوق الإنسان الخاصة بكل بلد باستخدام عملية الاستعراض الدوري الشامل.

19 - السيد مانزاري (المملكة المتحدة): قال إن هذا العام كان عاما آخر حافلا جدا بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان، مما يؤكد على ضرورة إيجاد سبل لتخفيف عبء العمل. وتقدر المملكة المتحدة تركيز الرئيس على هذا الهدف والجهود التي تبذلها بوليفيا وكسمبرغ لإيجاد طرائق عمل أكثر كفاءة. وقد طرحت الورقة غير الرسمية التي قدمها هذان الوفدان أفكارا هامة جدا أعربت المملكة المتحدة عن تأييدها العام لها. ولا يزال بلده منفتحا على اتباع نهج مبتكرة لإعادة عمل المجلس إلى ما هو في متناول جميع الوفود، وكان من دواعي سروره تأييد البيان الذي أدلت به بنما في اليوم الأخير من الدورة العادية الرابعة والخمسين للمجلس والذي يبرز عبء العمل الحالي الملقى على أصغر البعثات. وفي هذا السياق، سأل عما يعتبره الرئيس أكبر تحدٍ لتحقيق أوجه الكفاءة.

20 - السيدة مودرينكو (أوكرانيا): قالت إن الدورة العادية الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان اتسمت بالعودة إلى نهج أكثر توازنا وأقل استقطابا إزاء الشواغل المتعلقة ببلدان محددة والشواغل المواضيعية على حد سواء. وبالنظر إلى التحديات الهائلة التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، فمن الأهمية بمكان أن يشارك المجلس بنشاط في الجهود المتعددة الأطراف للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها على الصعيد العالمي، ومنع انتهاكها وتعزيز استجابة المجتمع الدولي للتهديدات الناشئة. وبناء على ذلك، فقد رد المجلس بقوة على العدوان الروسي على أوكرانيا بإجراء مناقشة عاجلة، وعقد دورة استثنائية، واتخاذ قرارات هامة، والأهم من ذلك، إنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. ولا ينبغي تجاهل الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يرتكبها الجيش الروسي في أوكرانيا.

21 - السيدة ديغريغوري (جزر البهاما): قالت إن بلدها يلاحظ مع الارتياح نتائج الاستعراض الدوري الشامل لجزر البهاما وسيواصل تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض. فالاستعراض الدوري الشامل آلية قيمة لتعزيز المساءلة والشفافية وحقوق الإنسان لصالح مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود وقائمة على سيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب جزر البهاما بإنشاء مكتب إقليمي تابع للمفوضية للجماعة الكاريبية، من شأنه أن يؤدي دورا حاسما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة. ويتطلع بلدها إلى العمل عن كثب مع

وجنيف هو تقديم المكلفين بولايات تقاريرهم إلى كل من المجلس واللجنة، وتقديم تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة، وتقرير اللجنة الثالثة إلى المجلس، بما يحقق الاتساق والتوحيد والتأزر في عمل الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. وسألت عن مجالات الاختصاص التي كان المجلس فيها أكثر فعالية والمجالات التي لم يكن فيها فعالا، وكيف يمكن للجنة أن تكفل تنسيقا أفضل مع المجلس لكي يصبح عمله أكثر فعالية وتركيزا وتأثيرا.

16 - السيد جونسون (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن القيم المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتعرض حاليا لضغوط شديدة، حيث تهدد الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا حياة وحرية وأمن عدد لا يحصى من المدنيين الأبرياء، وحيث يتسبب النزاع العبثي في السودان في مقتل آلاف المدنيين ونزوح أكثر من 5 ملايين شخص. وتحقق التهديدات بالحقوق في بورما وكوبا وجنوب السودان وسوريا وفنزويلا واليمن، كما أن الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جمهورية الصين الشعبية ضد مواطنيها موقنة على نحو جيد. وعلاوة على ذلك، فإن ظروف أفراد الأقليات العرقية والإثنية، والنساء والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد مجتمع الميم الموسع لا تزال محفوفة بالمخاطر في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد كان مجلس حقوق الإنسان على مستوى العديد من هذه التحديات.

17 - السيدة مونیکا (بنغلاديش): قالت إن بلدها يرحب بالاهتمام المستمر لمجلس حقوق الإنسان بحالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا ويقدر عمل المجلس بشأن قضايا مواضيعية مثل الإسكان والغذاء والبيئة والرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية الصحة النفسية، والنساء والأطفال، وتغيير المناخ، ومنع الإبادة الجماعية، والعنصرية، والتعصب الديني، والتحرير على العنف. ويرحب بلدها أيضا بالتقدم المحرز في مجال الحق في التنمية. وسألت عن كيفية تنسيق أعمال المجلس واللجنة على السواء، لا سيما في سياق تزايد القرارات والولايات، التي يبدو في الغالب أن العديد منها متكرر.

18 - السيدة أساجو (نيجيريا): قالت إن مجلس حقوق الإنسان أدى دورا حاسما في صون الحقوق والقيم خلال هذه الفترة الصعبة. ولا يمكن تناول قضايا حقوق الإنسان بمعزل عن بعضها البعض مع تجاهل العلاقات المعقدة والشائكة بين حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية والتعاون الدولي. ويجب على المجلس أن يجد تدابير عملية لحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا

توافقي إزاء قراراته ومعاملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الحقوق الأخرى. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها تحسين أساليب عمل المجلس لتحقيق هذه الغاية.

26 - السيد بن جديد (المملكة العربية السعودية): قال إن انتهاكات منهجية وجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان تُرتكب يوميا في قطاع غزة. وفي هذا السياق، سأل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم مجلس حقوق الإنسان بطريقة أكثر فعالية لوقف هذه الانتهاكات ومنع حدوثها مرة أخرى.

27 - السيد غونزاليس بيمارس (كوبا): قال إن الولايات المتحدة تصر على تسييس مسألة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبلدان النامية من خلال إيراد قائمة بالبلدان التي تدعي أن لديها شواغل بشأنها. وإذا كان لدى الولايات المتحدة أي اهتمام بحقوق الإنسان، وهي لا تمتلك ولاية للحكم على كوبا أو على أي بلد آخر فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، فعليها أولا أن تحل مشكلة العنصرية الهيكلية والمنهجية ضد السكان المهاجرين اللاتينيين المنحدرين من أصل أفريقي في أراضيها، وأن توقف حالات الاحتجاز التعسفي التي لا تزال تحدث في قاعدة غوانتانامو البحرية، وأن تحل المسألة الخطيرة المتمثلة في انعدام الأمن العام، وهي مشاكل تتسبب في حوالي 30 000 حالة وفاة سنويا. وعلى الرغم من إنفاق الولايات المتحدة لملايين الدولارات من أجل تسييس قضايا حقوق الإنسان، فقد انتُخبت كوبا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للمرة السادسة.

28 - السيدة دجانغ سيبي (الصين): قالت إنه ينبغي تحسين مناخ العمل في مجلس حقوق الإنسان. ولا ينبغي لأي بلد أن يستخدم قضايا حقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر أو كأداة جيوسياسية لممارسة الضغط. وينبغي احترام التنوع عند النظر في مسارات حقوق الإنسان التي تختارها البلدان. وينبغي للمجلس تعزيز مجموعتي حقوق الإنسان على السواء بطريقة متوازنة، وتعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات، وتحسين كفاءة عمله، الذي ينبغي أن يُضطلع به وفقا لمبدأ ملكية الدول الأعضاء، وكفالة سلامة القرارات التي أنشئ المجلس على أساسها.

29 - وأشارت إلى أن الصين تعارض بشدة استغلال الولايات المتحدة للجنة بهدف توجيه اتهامات لا أساس لها ضد الصين. فمشعب شينجيانغ يتمتع بالرخاء والاستقرار وبتعايش في وئام. وكل الأكاذيب المتعلقة بشينجيانغ غير مقبولة. وبينما تحرص الولايات المتحدة على توجيه أصابع الاتهام إلى البلدان النامية، بما في ذلك الصين، فهي

المكتب لدعم حماية حقوق الإنسان في جزر البهاما وفي المنطقة الأوسع نطاقا.

22 - السيدة عرب بافراني (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن ملايين الفلسطينيين في غزة يواجهون الموت يوميا. وعقود الاحتلال الذي يفرضه نظام الفصل العنصري الإسرائيلي هي نتيجة لعدم الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وتدين إيران أي هجوم على تعددية الأطراف ومحاولات تجاهل المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة عن طريق تطبيق التدابير القسرية الانفرادية. وترحب إيران باتخاذ القرار بشأن التصدي للكرهية الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف، الذي يهدف إلى التصدي للتصاعد المقلق للغاية في أعمال الكراهية الدينية، حسبما يتجلى في التدنيس المتكرر للقرآن في بعض البلدان الأوروبية.

23 - وقالت إن إيران تعيد تأكيد موقفها المبدئي الراض للولايات المتعلقة ببلدان محددة، وتتأى بنفسها عن تقارير مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالولايات المسييسة والمتحيزة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك التقارير المقدمة من جانب ما يسمى بالبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق والمقرر الخاص المعني، والتي تقوض الحوار والتعاون ومصداقية المجلس. وفي ضوء التسييس الحالي لحقوق الإنسان، سألت عن كيفية منع هذه البلدان من استخدام حقوق الإنسان كسلاح غير مشروع وكأداة ضد دول ذات سيادة.

24 - السيدة باناكين إيليل (الكاميرون): أعربت عن الترحيب بمبادرة الرئيس المتمثلة في تقديم رئيس الجمعية العامة لموجزات بعد كل دورة عادية لمجلس حقوق الإنسان، مما يساعد على تعزيز الحوار والتعاون بين نيويورك وجنيف. وقد كان موجزا الدوريتين العاديتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين للمجلس مفيدتين بشكل خاص. ومن شأن زيادة تبادل المعلومات أن تحسن القدرات واستخدام الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة وكذلك نتائج عمل الدول. ويلزم اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التنسيق بين جنيف ونيويورك وترشيد عمل هاتين الهيئتين.

25 - وأشارت إلى أن الكاميرون تشعر بالقلق إزاء تعدد الإجراءات الخاصة التي يخولها المجلس العمل مع اللجنة. ولذلك فقد سألت عن الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الوفود لمعالجة هذه الحالة. وفي حين ترحب الكاميرون باتخاذ القرارات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالقرار الذي يحيل مشروع اتفاقية الحق في التنمية إلى الجمعية العامة، فإنها تأسف للدعوة إلى إجراء تصويت. ولذلك فإن بلدها يشجع المجلس على بذل جهد أكبر للتوصل إلى نهج

- 35 - السيد باليك (رئيس مجلس حقوق الإنسان): قال إن العديد من الوفود الصغيرة اشتكى من أن عبء العمل بلغ بالفعل الحد الأقصى. وفي حين أنه يدرك ذلك، فليس باستطاعته أن يفعل شيئاً يذكر إلى جانب أداء دوره كرئيس، حيث إن أعضاء مجلس حقوق الإنسان هم الذين يضعون جدول أعمال المجلس. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها أن هناك حدوداً لما يمكن القيام به، وأن تفكر ملياً قبل تقديم مبادرات جديدة وأن تتسوق على المستوى الوطني فيما يتعلق بالعمل في جنيف ونيويورك. وعلاوة على ذلك، من المهم أن تتبنى جميع الدول الأعضاء جدول الأعمال. ومن ناحية أخرى، فمن المنطقي أن يكون جدول الأعمال متقلاً بالقضايا، حيث يُنظر إلى المجلس على أنه المنظمة التي يمكن أن تساعد في التصدي للتحديات البالغة التي تواجه العالم حالياً.
- 30 - السيدة الطرشة (الجمهورية العربية السورية): سألت الرئيس عما إذا كان يعتقد أن الآليات والتقارير الخاصة ببلدان محددة فعالة دون مشاركة البلدان المعنية.
- 31 - السيدة سماعي (الجزائر): سألت الرئيس عن رأيه فيما يتعلق بأفضل السبل لتحسين عمل مجلس حقوق الإنسان من أجل دعم مبادئ الحياد وعدم الانتقائية والموضوعية والتجنب الكامل لازدواجية المعايير عندما يتعلق الأمر بقضايا حقوق الإنسان.
- 32 - السيدة نيشيهارا (شيلي): قالت إن بلدها سعى باستمرار، أثناء عضويته في مجلس حقوق الإنسان، إلى تعزيز القضايا ذات الأولوية مثل حقوق الإنسان والبيئة ومبدأ عدم التمييز، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات ومجتمع الميم الموسع، فضلاً عن القضايا الناشئة الأخرى، بما في ذلك تعزيز احترام المؤسسات التجارية لحقوق الإنسان، والعلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحقوق العصبية. وينبغي للبلدان الأخرى التي يمكن أن تكون حليفة في هذه القضايا أن تتعاون لتحقيق تلك الأهداف. وسألت عن التدابير الأكثر فعالية التي اتخذها المجلس في كفاءة حماية حقوق الإنسان وضمانها على النحو الواجب على الصعيد العالمي.
- 33 - السيدة غونزاليس لوبيز (السلفادور): قالت إن بلدها لطالما كان ملتزماً التزاماً قوياً بأهداف مجلس حقوق الإنسان وعمله، وإن لم يكن حالياً عضواً فيه. ولهذا السبب، رعت السلفادور عدداً كبيراً من القرارات المقدمة في الدورات العادية للمجلس في عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من الفريق الذي يروج للقرار المتعلق بالشباب وحقوق الإنسان، شاركت السلفادور في أولى حلقات النقاش التي تنظم كل سنتين بشأن الشباب وحقوق الإنسان.
- 34 - وأضافت قائلة إن السلفادور، إذ تلتزم بإيجاد ثقافة قائمة على احترام وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع، فقد قدمت ترشيحها لعضوية المجلس للفترة 2027-2029. ويؤيد بلدها اتخاذ القرارات كل سنتين وكل ثلاث سنوات، لأن ذلك يزيد من فعالية عمل المجلس ويؤثر إيجاباً على عمل الجمعية العامة واللجنة بصفة خاصة.
- 36 - وأردف قائلاً إن أعضاء المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من عمل المجلس وهم يسهمون إيجاباً بتقديم وجهات نظر مختلفة في مداورات المجلس. ولذلك فمن المهم الحفاظ على الحيز المتاح للمجتمع المدني بل وتوسيعه. وقال إنه ليس في وضع يسمح له بالقول كيف ينبغي معاملة أعضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في نيويورك، ولكن يمكن استلهام الأمثلة الجيدة في جنيف. وهناك فرص على مدار السنة، مثل الإحاطات الإعلامية غير الرسمية وغيرها من اللقاءات، حيث يمكن مناقشة مختلف القضايا مع أعضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
- 37 - وأشار إلى أن الأمر يعود للدول الأعضاء لمناقشة كيفية تعزيز التفاعل بين جنيف ونيويورك. ويجري تنظيم معتكف في براغ في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لتمكين الدول الأعضاء من إجراء مناقشة غير رسمية غير تقليدية، دون التقيد بمواقفها الوطنية، بشأن كيفية زيادة كفاءة منظومة الأمم المتحدة. ولا يتعلق الأمر فقط بالصلة بين جنيف ونيويورك - فنظراً للتحديات الهائلة التي تواجه العالم، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتجاهل الأدوات التي تمتلكها بالفعل ولا أن تغفل في اغتنام أي فرصة يمكن أن تكون فيها أكثر كفاءة وتنسيقاً.
- 38 - وفيما يتعلق بتمويل المجلس وركيزة حقوق الإنسان، قال إنه يعتمد على الدول الأعضاء لضمان تمويل المجلس تمويلًا كافيًا حتى يتمكن من الوفاء بجميع التوقعات والاضطلاع بالأنشطة المتفق عليها.
- 39 - ومضى يقول إن المجلس أنشئ بطريقة تجعل المساءلة متصلة فيه. فجميع الأعضاء متساوون، ويتعين انتخابهم جميعاً. وعلاوة على ذلك، فإن تواصل البلدان السعي جاهدة لأن تنتخب لعضوية المجلس

ألا تُستخدم حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى أو لكبح تنميتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي تبادل الآراء والتعاون في مجال حقوق الإنسان على أساس المساواة والاحترام المتبادل، ويتعين معارضة تسييس قضايا حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، ينبغي أن يكون مجلس حقوق الإنسان بمثابة منبر للحوار والتعاون البنّاءين، بدلا من أن يكون ساحة معركة للمناورات والمواجهة السياسية. ولا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تعمل بشكل جيد وأن تواصل ضخ طاقة إيجابية في الجهود العالمية لحقوق الإنسان إلا بالتمسك بمبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس.

46 - وذكرت أن الصين تضع دائما شعبها في المقام الأول وتتبع مساراً لتنمية حقوق الإنسان يناسب ظروفها الوطنية. ونتيجة لذلك، حظيت إنجازاتها في مجال حقوق الإنسان باعتراف عالمي. وتتمتع شينجيانغ والتبت بالاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي والازدهار الثقافي والوثام الديني، وحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع في أفضل حالاتها. وقد شهدت الحالة في هونغ كونغ تحولا كبيرا من الفوضى إلى النظام والازدهار، حيث يتمتع السكان المحليون بمجموعة واسعة من الحقوق والحريات بموجب القانون. وتواصل بعض الدول الغربية إثارة مسائل شينجيانغ والتبت وهونغ كونغ في محاولة لمهاجمة الصين وتشويه سمعتها وتقويض تنميتها، وهو ما يعارضه بلدها بشدة. ويمكن للأشخاص غير المتحيزين من جميع أنحاء العالم زيارة الصين لرؤية الحقيقة مباشرة. وقد أعيد انتخاب الصين لعضوية المجلس للفترة 2024-2026 - وهي فترة ولايتها السادسة - مما يدل على اعتراف المجتمع الدولي بإنجازات البلد في مجال حقوق الإنسان ومشاركته النشطة في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وستواصل الصين تعزيز القيم المشتركة، وممارسة تعددية الأطراف الحقة، والمشاركة بنشاط في أعمال المجلس، والانخراط في حوار بناء وتعاون مع جميع الأطراف، ومعارضة الممارسة الخاطئة المتمثلة في تسييس قضايا حقوق الإنسان وتطبيق المعايير المزدوجة، والإسهام بالحكمة والقوة في التقدم السليم لقضية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

47 - السيدة منغوميزولو (جنوب أفريقيا): قالت إنه لما كانت جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة، فإنها ينبغي أن تعامل بنزاهة وعلى نحو متكافئ وبنفس القدر من التركيز في جميع الأوقات المعنية. ومنذ إرساء الديمقراطية في جنوب أفريقيا، أظهرت حكومة بلدها باستمرار التزامها الثابت بهذه المبادئ. وعلاوة على ذلك، فهي ملتزمة بضمان أعمال حقوق الإنسان لجميع

يعني أن النظرة العامة تجاهه إيجابية. وعلى الرغم من الظروف الراهنة، فهو يرى أن المناخ الحالي في المجلس إيجابي، حيث إن الدول لا تزال مستعدة لمناقشة المسائل وحلها والبحث عن أرضية مشتركة. وعلاوة على ذلك، فإن الدول تُظهر قدرا كبيرا من المسؤولية.

40 - وأوضح قائلاً إنه بينما لا يقتضي دور الرئيس إعطاء الأولوية لبعض المسائل على حساب مسائل أخرى، فهو يعتقد بصدق أن معالجة جميع المسائل أمر ممكن. وتنتج الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا فرصة للدول الأعضاء للتفكير بطريقة مبتكرة في كيفية اغتنام الفرصة من أجل التصدي للتحديات الراهنة والمستقبلية.

41 - وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل مثال جيد على عمل المجلس الذي تشارك فيه جميع الدول الأعضاء والذي يمكن للمجلس أن يدعم فيه البلدان في الوفاء بأولوياتها. وأن تضع الجمعية العامة الصيغة النهائية لدورة الاستعراض الرابعة يعني أن جميع الدول الأعضاء قد اجتازت استعراض النظراء الرابع.

42 - وقال إنه سيتعين مناقشة الاستعراض ومستقبل المجلس في المعتكف الذي سيعقد في براغ، حيث يأمل أن تُشرك الدول الأعضاء خلاله المجلس في مناقشة مفتوحة ونزيهة.

43 - الرئيس: دعا اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

44 - السيدة دجانغ سي سي (الصين): قالت إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مشتركة عن ضمان استعادة كل بلد من السلام والتنمية وعن إعمال حقوق الإنسان للجميع. وينبغي لجميع الأطراف أن تعتنق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا كفرصة لبذل جهود متضافرة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولا يوجد نموذج واحد لحماية حقوق الإنسان يناسب الجميع، حيث إن البلدان تختلف اختلافا كبيرا من حيث تقاليدنا التاريخية والثقافية وظروفها الوطنية وتطلعاتها. ولذلك يجب احترام حق كل بلد في اتباع مسار النهوض بحقوق الإنسان الأنسب لظروفه الوطنية.

45 - وأضافت قائلة إن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ويعزز بعضها بعضا وينبغي إيلاؤها نفس القدر من الأهمية وتعزيزها بطريقة متوازنة مع التمسك بالعدالة والإنصاف على الصعيد الدولي. ولا يمكن لأي بلد أن يعين نفسه قاضيا على قضايا حقوق الإنسان، وينبغي

سرا بين الوفود فحسب، بل استخدم لأول مرة منبر مجلس الأمن لشن حملة ضد روسيا. ومع ذلك، سيواصل الاتحاد الروسي عمله النشط في المجلس بصفة مراقب، هادفاً في المقام الأول إلى إقامة تعاون بناء بين الدول في مجال حقوق الإنسان وتعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان على أساس مبادئ عدم الانتقائية والموضوعية والمساواة وبهدف القضاء على ممارسة الكيل بمكيالين. ويجب بذل كل جهد ممكن لمنع المجلس من أن يصبح هيئة عقابية تخدم مصالح مجموعة واحدة من الدول وتنفذ أوامرها السياسية التي تقضي بمعاينة الحكومات "غير المرغوب فيها" بسبب سياساتها الداخلية والخارجية المستقلة.

51 - السيدة باناكين إيليل (الكاميرون): قالت إنه بالرغم من أن مجلس حقوق الإنسان يؤدي دوراً حاسماً في صون حقوق الإنسان على المستوى الدولي، فإنه يتعين على جميع البلدان قبول قراراته واستيعابها إذا أُريد لها أن تسفر عن نتائج ملموسة على أرض الواقع. ولذلك يجب أن تؤخذ السياقات الوطنية والثقافية في الاعتبار في الخطاب والممارسة في مجال حقوق الإنسان. فالسمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية المميزة للمجتمعات أو الفئات الاجتماعية، فضلاً عن طرائق الحياة وأساليب العيش معاً ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات، لها أهمية حاسمة في هذا الصدد. وينبغي دائماً تناول حقوق الإنسان في ضوء هذه العناصر من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي. وبالتالي، لا ينبغي أبداً فرض مجموعات محددة من القيم على الناس باسم حقوق الإنسان إذا كانت تتعارض مع قيمهم الخاصة. وهناك العديد من القضايا الموحدة التي يمكن أن تحدث فرقا كبيرا ودائماً في حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم المهاجرون والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والشتات الأفريقي. وينبغي للجمعية العامة أن تولي اهتماماً خاصاً للقرارات المتصلة بهذه المسائل وبالحالة في بعض البلدان، والتي تعكس التعزيز المتبادل بين جميع حقوق الإنسان ويقوي التزام الدول بتعزيز المساواة والتكامل بين جميع هذه الحقوق.

52 - وقالت إن الكاميرون تؤمن إيماناً راسخاً بأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما تحمله من قيمة مضافة تعزز التمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى. غير أنه نظراً لصعوبة التمتع بحق ما لم تكن هناك بنى تحتية أساسية تمكن من ذلك، يلزم القيام باستثمارات واسعة النطاق في العديد من المجالات ومنها الرعاية الصحية والاتصالات والنقل والتعليم. ويرحب وفد بلدها باتخاذ القرار المتعلق بتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق معالجة أوجه عدم المساواة، الذي يمثل منعطفاً رئيسياً في تعزيز

الناس وبالتعاون مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية. ومجلس حقوق الإنسان محفل متعدد الأطراف ومناسب للنهوض بحقوق الإنسان. غير أن "سياسة الانقسام والإلهاء"، كما وصفها مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تتفاقم بسبب السياق الجيوسياسي السام الحالي، وهو ما يعيق قدرة المجلس على الوفاء بولايته بفعالية. وبناء على ذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تعيد الالتزام برؤية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا وأن تكفل تحويل الحقوق المكرسة فيهما إلى واقع معاش للجميع.

48 - وأشارت إلى أن ما يشجع جنوب أفريقيا هو اتخاذ المجلس لعدة قرارات تهدف إلى معالجة عدم التوازن بين فئتي الحقوق وإيلاء اهتمام متساو للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. وتجديد المجلس لولايات عدة مقررين خاصين منهم المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق المعوقين، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، والمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، يمثل تصويتاً بالثقة في المجلس وآلياته. وعلاوة على ذلك، فإن بدء الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل يدل على اعتراف المجتمع الدولي بأهمية هذه العملية في تعزيز جهود الدول من أجل النهوض بحقوق الإنسان على أرض الواقع من خلال استعراضات النظراء وتبادل أفضل الممارسات.

49 - السيد كوندرا تيف (الاتحاد الروسي): قال إن بلده لم يتوان قط عن مناقشة أكثر قضايا حقوق الإنسان إلحاحاً، بما في ذلك في إطار التعاون مع الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات التابعة لمجلس حقوق الإنسان. غير أنه مما يؤسف له أن الغرب يواصل السعي إلى الهيمنة على بُعد حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة بهدف تحويل المجلس إلى نادٍ خاص مصمم لوضع قواعد معينة للعبة لتطبيقها على بقية العالم، متحايلاً على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

50 - وقال إن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفاؤها شنوا على نفس المنوال حملة لأخلاقية معادية لروسيا خلال انتخابات المجلس للفترة 2024-2026. ومن غير المقبول على الإطلاق أن يمارس الغرب ضغوطاً غير مسبوقة، بما في ذلك الابتزاز الاقتصادي السافر على الدول الأعضاء، حيث لم يكتفِ بنشر الدعاية



55 - وقالت إنه يجب على الدول أن تشارك في الحوار بشأن حقوق الإنسان، ولا سيما بشأن المبادرات والولايات والقرارات المتعلقة ببلدان محددة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على الدول التي تخضع لأكبر قدر من التدقيق الدولي أن تكون منفتحة على الحوار الصريح والمعقود بحسن نية، ويجب على البلدان التي تروج لهذه المبادرات ألا تركز على الوصم، بل على المساهمة في تحسين حالة حقوق الإنسان. وليس هناك من بلد محصن ضد الانتقادات الدولية، بما في ذلك شيلي. ولدى جميع الدول قضايا عليها أن تعالجها، وهذا يلزمها بأن تكون منفتحة حقاً على الحوار والتعاون البناء وتحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وهو أمر ممكن بكل تأكيد.

56 - السيدة مودرينكو (أوكرانيا): قالت إن من المؤسف أنه، على الرغم من قيام الاتحاد الروسي بغزو شامل لبلدها، واعتماد العديد من قرارات الجمعية العامة التي تتناول الحالة، فقد بُذلت جهود خلال الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان في العام الحالي من أجل السماح لممثلي سلطات الاحتلال في القرم بالتحدث باسم الاتحاد الروسي، مما يشكل انتهاكاً لقرار الجمعية العامة 262/68. وإن الجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الروسي للدفع بمشاركة ممثلي سلطات الاحتلال في القرم في إجراءات المجلس لا تهدف إلا إلى إضفاء الشرعية على محاولته غير القانونية لضم القرم، واستغلال المجلس كأداة دبلوماسية في عدوانه المستمر على أوكرانيا. ولن يقبل بلدها أي محاولة لإخفاء عدم القدرة على معالجة تلك المشكلة بشكل فعال تحت ستار النظام الداخلي للجمعية العامة. وقبل أكثر من عام، تصرفت الدول الأعضاء في نيويورك وجنيف بحسم ووحدة في التزامها بحماية حقوق الإنسان، وذلك بالتصويت على تعليق عضوية روسيا في المجلس. وعلاوة على ذلك، ففي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أظهر أعضاء الجمعية العامة مرة أخرى إخلاصهم الكامل لولاية المجلس، ولتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وصونها، من خلال التصويت لرفض محاولة روسيا استعادة مقعدها.

57 - وأضافت قائلة إن نظام الإجراءات الخاصة هو آلية رصد مستقلة فريدة داخل المجلس وجزء لا يتجزأ من آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإن هيئات وآليات حقوق الإنسان ضرورية للنهوض بحقوق الإنسان واحترامها في جميع أنحاء العالم، كما أن دورها المحوري في رصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها والدعوة إليها يجعلها ركيزة لا غنى عنها للنظام الدولي لحقوق الإنسان، وتجسيدا للمبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن

وحماية هذه الحقوق. وينبغي للدول أن تضاعف جهودها لتهيئة الظروف المواتية للتمتع بجميع حقوق الإنسان وإعمال هذه الحقوق، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد، مع التشديد على ضرورة احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها وإعمالها في سياق مكافحة أوجه عدم المساواة بين البلدان. ويرحب وفد بلدها أيضاً باعتماد مشروع اتفاقية بشأن الحق في التنمية ويتطلع إلى بدء المفاوضات بشأن هذا المشروع. وينبغي لجميع الدول أن تضطلع بدور نشط في تلك العملية الهامة لكي تظل على الجانب الصحيح من التاريخ.

53 - السيدة نيشيهارا (شيلي): قالت إن بلدها يبذل جهوداً كبيرة لإثبات التزامه بعمل الإجراءات والآليات الخاصة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تقديم عدد كبير من القرارات الرامية إلى تجديد ولايات الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تقدم شيلي مواد لإعداد تقاريرها المواضيعية حيث إن التعاون بنشاط مع الإجراءات الخاصة أمر ضروري. وعلى الرغم من القيود الكبيرة، استجابت شيلي لأكثر من خمسين طلباً من الإجراءات الخاصة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والأمين العام في عام 2023 وحده. والبلدان الأخرى مدعوة للانضمام إلى هذا الجهد التعاوني. وفي الوقت نفسه، وبعد أن وجهت شيلي دعوة مفتوحة إلى الإجراءات الخاصة لزيارة البلد، تلقت زيارتين في عام 2023، وهي تتوقع تلقي ثلاث زيارات أخرى خلال عام 2024. وتتطلب تعددية الأطراف والدفاع عن حقوق الإنسان من الدول أن تتحلى بالشجاعة للخضوع للإشراف الدولي وأن تكون منفتحة على الاستماع واتخاذ الإجراءات في مواجهة الثغرات والتحديات التي تم تحديدها. فهذا الانفتاح يمكن من تبادل الممارسات الجيدة التي استحدثتها بلدان الجنوب.

54 - وأشارت إلى أن كثرة الولايات وتداخل اختصاصات الإجراءات الخاصة مسألة تبعث على القلق بالتأكيد. ولهذا السبب، يجب أن تستمر المناقشات في كل من نيويورك وجنيف بشأن أهمية تنظيم تلك الجهود، وتجنب ازدواجية المهام وتشجيع المزيد من التنسيق الفعال. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى محدودية الموارد المالية المتاحة. وعلاوة على ذلك، وبما أن المجلس هو مصدر عدد كبير من التوصيات التي يعتبر تنفيذها أساسياً، فمن الضروري التفكير في كيفية إنشاء آليات متابعة أفضل. فعلى سبيل المثال، يمكن تقييم تعزيز عمل الإجراءات الخاصة من خلال تقييم الآليات المحتملة لرصد التوصيات ومتابعتها.

61 - ومضى يقول إنه يتعين على المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أن يمتثلوا لمدونة قواعد السلوك، وأن يضطلعوا بعملهم على أساس معلومات موضوعية ومتحقق منها. والمجلس هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة وينبغي أن يظل كذلك، كما ينبغي السعي إلى تعزيزه بما يتفق تماما مع مجموعة تدابير بناء المؤسسات. ويجب السماح للمجلس بالقيام بعمله، كما أن كوبا لا تؤيد الجهود الرامية إلى ربطه على نحو أوثق بمجلس الأمن، أو حمل مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليات خارج نطاق ولايته. وينبغي عدم "إضفاء الطابع الأمني" على حقوق الإنسان بذريعة تنفيذ ما يسمى "العمل الوقائي"، الذي من شأنه أن يشجع على استغلال قضايا حقوق الإنسان لأغراض سياسية. ويمكن للمجلس، بل وينبغي له، أن يؤدي دوره على نحو أفضل، ويشمل ذلك تجنب ازدواجية المعايير أو الوقوع رهينة لمصالح غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكنه، وينبغي له، أن يفعل المزيد لإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، والتتديد بأثر التدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان، وتعزيز حقوق مثل الحق في التنمية والسلام والتضامن الدولي.

62 - وتابع حديثه قائلاً إن حقوق الإنسان قضية مشتركة ينبغي عدم تلوينها وعدم استخدامها كأداة لأغراض الهيمنة. فهي تقوم على قيم عالمية ومشاركة، لا تقتصر على أي بلد بمفرده. وما من بلد إلا ويواجه تحديات في مجال حقوق الإنسان، وبالتالي لا ينبغي لأي بلد أن يصور نفسه كنموذج لحقوق الإنسان، أو أن يحاول فرض رؤيته على الآخرين. ولا حاجة إلى من يدعون كذبا مناصرة حقوق الإنسان الذين يتجلى من سجلهم في هذا الصدد غياب السلطة الأخلاقية.

63 - وواصل كلامه قائلاً إن كوبا، بوصفها عضوا منتخبا في المجلس للفترة 2024-2026، ستواصل العمل من أجل التعاون والحوار والاحترام المتبادل، وتعارض، في الوقت نفسه، التلاعب والانتقائية والمعايير المزدوجة. وعلاوة على ذلك، فإنها ستواصل جهودها لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، على الرغم من الأثر السلبي الذي يلحق بتلك الحقوق من جراء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة لأكثر من ستة عقود، والذي ستواصل كوبا التتديد به. ولا شيء سيمنع كوبا من تحسين نموذجها الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، بهدف بناء دولة ذات سيادة ومستقلة واشتراكية وديمقراطية ومزدهرة ومستدامة، ومجتمع يزداد عدلا، سواء أعجب ذلك حكومة الولايات المتحدة أم لم يعجبها.

الإجراءات الخاصة يمكن أن تكون مفيدة في منع انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز المساءلة لأن عملها يساعد على تحديد القضايا والأنماط النظمية للتجاوزات، مما يمكن المجتمع الدولي من اتخاذ إجراءات حازمة ومستتيرة لمنع الانتهاكات الجسيمة والممنهجة، والتصدي لها، وكفالة العدالة والمساءلة. وينبغي للمجلس والجمعية العامة أن يواصل العمل جنبا إلى جنب على التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ترتكبها الدولة المعتدية في أوكرانيا. ويجب وقف هذه الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها مساءلة كاملة، كما يجب أن يحصل الضحايا على سبل الانتصاف والجرير.

58 - السيد غونزاليس بهماراس (كوبا): قال إن حقوق الإنسان يجب تناولها على أساس مبادئ العالمية والموضوعية وعدم التمييز. وإن الانتقائية والمعايير المزدوجة والنهج العقابية والتسييس تولد المواجهة وانعدام الثقة، ولا تحسن حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ويجب تجنب مجلس حقوق الإنسان هذه الممارسات السلبية، التي توصل الانتشار، وقد أدت بالفعل إلى زوال لجنة حقوق الإنسان. ومن غير المقبول أن يسأط الضوء بشكل انتقائي على الحالات في بعض بلدان الجنوب، في الوقت الذي تخضع فيه عدة بلدان منها لتدابير قسرية انفرادية، تؤثر تأثيرا كبيرا على حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يلتزم صمت متواطئ إزاء الانتهاكات المرتكبة في البلدان الغنية أو الانتهاكات التي ترتكبها هذه البلدان.

59 - وأضاف قائلاً إن الولايات المتحدة، وهي النصير الزائف لحقوق الإنسان، تريد أن تلقي على الآخرين دروسا لم يطلبها أحد، ولا تربطها بها أي أخلاق على الإطلاق. وذلك البلد هو نفس البلد المسؤول عن بعض أكثر انتهاكات حقوق الإنسان وحشية وتوثيقا. وعلاوة على ذلك، فإنها ميسر متواطئ للجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب حاليا بحق السكان المدنيين في غزة. وإن الغطرسة المتأصلة في الاستثنائية الزائفة للولايات المتحدة تحول دون فهمها أن المجتمع الدولي لم يعد يعتقد بأنها ملتزمة بحقوق الإنسان.

60 - وأردف قائلاً إن التسييس والانتقائية يؤديان إلى نزع الشرعية عن آلية حقوق الإنسان، ولهذا السبب فإن الاستعراض الدوري الشامل - وهو الآلية الوحيدة التي تتيح إجراء تحليل شامل لحالة حقوق الإنسان في جميع البلدان وعلى قدم المساواة - وثيق الصلة بالموضوع. ويجب الحفاظ على طرائقه لأنها ضمانة لعدم التمييز.

66 - السيدة مونیکا (بنغلاديش): قالت إن بلدها يعمل عن كثب مع مجلس حقوق الإنسان والآليات التابعة له على النهوض بجدول أعماله المتعلق بحقوق الإنسان، الذي يقوم على مبادئ الحوار والتفاعل والتعاون. وتستعد بنغلاديش حالياً للدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وتتطلع إلى تبادل مثمر للآراء مع الدول الأعضاء بشأن ممارساتها في مجال حقوق الإنسان. وبلدها منخرط في حوار مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وقد قام مؤخراً بتيسير زيارات قُطرية لستة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، واستضاف، للمرة الخامسة، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، الذي لا يزال ممنوعاً من دخول ميانمار. وأعربت عن سرور وفد بلدها بأن مسألة الروهنغيا لا تزال على رأس جدول أعمال المجلس، كما أعربت عن ترحيبه باتخاذ قرار المجلس بتوافق الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهنغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار. وأعربت عن تأييد بنغلاديش التام للولايات التي أنشأها ذلك القرار، وذكرت أنها تظل ملتزمة بمواصلة تعاونها معها. وقالت إن من المأمول أن تؤدي مشاركة المكلفين بولايات إلى تحسين الظروف في ميانمار، ومن ثم النهوض بالعودة الآمنة والطوعية والكرامة لجميع الروهنغيا النازحين إلى وطنهم. وينبغي لميانمار أن تشارك مشاركة ببناء مع تلك الآليات ابتغاء معالجة أوجه القصور الاجتماعية والسياسية والقانونية التي جعلت مسلمي الروهنغيا في وضع هش، وابتغاء دعم حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم.

67 - وأضافت قائلة إن بنغلاديش تؤيد تأييداً تاماً عمل المجلس والمكلفين بولايات فيه بشأن قضية فلسطين، بما في ذلك العمل على النهوض بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، فإنها تنثني على اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، وعلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بإبرازهما الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ذلك الصدد، تؤكد بنغلاديش من جديد إدانتها القوية لإسرائيل لاستمرار احتلالها للأرض الفلسطينية وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكب خلال العمليات العسكرية الحالية في غزة، بما يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبلدها يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، واستئناف الحوار من أجل تحقيق حل الدولتين.

64 - السيدة سونغ (جمهورية كوريا): قالت إنه، في الوقت الذي تحتفل فيه الدول بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، فإنّ عليها ألا تغفل عن التحديات. وتحدث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، كما أن التقدم السريع للتكنولوجيات الرقمية وتغير المناخ يأخذان العالم إلى مسار غير مطروق، ويتطلبان عملاً جماعياً. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يواصل رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتوثيقها ودراستها بغية التصدي لها على نحو أفضل. وفي عام 2023، عقد المجلس دورة استثنائية في أوانها بشأن النزاع الدائر في السودان، ومدد ولايات الإجراءات والآليات الخاصة المكرسة لمعالجة حالات حقوق الإنسان المتفاقمة، كما هو الحال في أفغانستان، وأوكرانيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن واجب جميع الدول تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وحيثياته الأساسية بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

65 - وأضافت قائلة إنه، من أجل التصدي للتحديات الجديدة، ينبغي للمجلس وآلياته أن تواصل الدعوة إلى اتباع وصياغة نهج قائمة على حقوق الإنسان في صنع السياسات العامة والحوكمة، مما يشجعه، ويشجعها، على معالجة السبب الجذري للانتهاكات حقوق الإنسان بدلا من الاكتفاء بالتصدي للانتهاكات عند وقوعها. وترحب جمهورية كوريا بتزايد استخدام هذه المصطلحات في قرارات المجلس، بما في ذلك القرار المتعلق بالتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي للمجلس أن يضاعف جهوده لتمكين جميع الأطراف المعنية ذات الصلة بهدف تعزيز قدرتها على الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وذلك لا ينطبق على أصحاب الحقوق فحسب، بل على المكلفين بمهام، الذين ينبغي تزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم ومسؤولياتهم في مجال حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي وضع إطار للحوكمة شامل للجميع من أجل كفالة المشاركة الفعالة والهادفة لجميع الأطراف المعنية ذات الصلة. وقد واصل المجلس تحقيق قفزات نوعية نحو إحراز تلك الغاية، بسبل منها التوصل إلى اتفاق بشأن مجالات التركيز والقطاعات المستهدفة للبرنامج العالمي للتقوية في مجال حقوق الإنسان، وعقد اجتماع للخبراء فيما بين الدورات بشأن بناء قدرات الحكومات المحلية. وينبغي للمجلس أن يتخذ المزيد من الإجراءات، بما في ذلك من خلال اقتراح سبل لتعزيز هياكل الحوكمة التي تشجع مشاركة الأطراف المعنية في عمليات صنع القرار.

68 - وأردفت تقول إن بنغلاديش، باعتبارها موطنًا لعشرة ملايين مغترب يعيشون في مختلف أنحاء العالم، تولي أهمية كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة للعمال المهاجرين. وإن استمرار مناهضة حقوق المهاجرين، الذي يكون غالبًا بذريعة الأمن القومي، يظل مبعث قلق. وبلدها يشجب جميع أشكال التمييز والاضطهاد ضد المهاجرين، ويدعو المجلس إلى مواصلة تركيزه على حماية المهاجرين بوصفهم أصحاب حقوق، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة. وبالمثل، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعانون من النزوح، سواء داخل الحدود أو عبرها.

69 - وأعربت عن تقدير بنغلاديش لما يقوم به المجلس من عمل متواصل بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، وعن ترحيبها باتخاذ القرار بشأن ذلك الموضوع. وقالت إنه يلزم تعزيز الجهود لمعالجة آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان من منظور عابر للأجيال، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي الفعال. ونظرا للنهج القائم على حقوق الإنسان الذي تتخذه بنغلاديش إزاء تغير المناخ، فقد انضمت إلى مجموعة البلدان التي قدمت للجمعية العامة قرارا يطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى فيما يتعلق بتغير المناخ. وبلدها يرحب بشروع المحكمة في الإجراءات، ويدعو الدول إلى المشاركة فيها.

70 - وتابعت حديثها قائلة إن بنغلاديش تثني على المجلس لما يقوم به من عمل في ميدان الإسكان والغذاء والبيئة والرعاية الصحية والنهوض بحقوق المرأة والطفل ومن يعيشون في أوضاع هشّة، وبشأن المسائل المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية والعنصرية والتعصب الديني والتحرّض على العنف. وبلدها يدعو إلى التعايش السلمي فيما بين مختلف الشعوب من خلال تعزيز ثقافة يسودها السلام. وإضافة إلى ذلك، فقد أعربت عن ارتياحها إزاء التقدم المحرز في المجلس بشأن الحق في التنمية، وعن تطلعه إلى المفاوضات المقبلة في نيويورك، الرامية إلى اعتماد اتفاقية ملزمة قانونًا بشأن هذا الموضوع.

71 - السيدة أساجو (نيجيريا): قالت إنه، في الوقت الذي يواجه فيه احترام حقوق الإنسان تحديًا إلى درجة غير مسبوق، يجب إعطاء الأولوية لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أضعف الأوضاع، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون داخليا واللاجئون والمهاجرون. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يواصل رصد الحالات الخطيرة في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، والتحقيق فيها، وأن يواصل تعزيز جهوده لمنع الأزمات وبناء القدرة على الصمود، من أجل تعزيز

تعضد عمله. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي للمكلفين بولايات أن يضطلعوا بولاياتهم ضمن الحدود المقررة. ويدعم العراق جهود الرئيس لأداء واجباته وفقاً لولايته. وهو يدعم أيضاً المبادرات المتخذة لتقليل عدد الاجتماعات من أجل توفير المال. غير أن هذه التدابير نوقشت من قبل، ويجب على المجلس أن يأخذ في الاعتبار قدرات الوفود الصغيرة. وعلاوة على ذلك، فإنه يجب ألا يبتعد عن الأهداف التي أنشئ من أجلها. ويجب استخدام معايير واضحة لتعريف انتهاكات حقوق الإنسان، كما يجب أن تكون مشاريع القرارات متناسبة مع حقوق الإنسان بصفتها العالمية والشمولية.

78 - وأردف قائلاً إن العراق قدّم ترشيحه لنيل عضوية المجلس للفترة 2026-2028، وهو يبدي تطلعه إلى العمل مع الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وآليات حقوق الإنسان بشكل فعال وبناء لإعلاء مركز المجلس.

79 - السيدة موشيخي (المغرب): قالت إن بلدها يرحب بالدور المركزي الذي يؤديه مجلس حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسيواصل المغرب دعم ولاية المجلس والتعاون بشكل كامل مع جميع الإجراءات الخاصة. وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى السنوية الثلاثون لإعلان وبرنامج عمل فيينا، فرصة قيمة لإذكاء الوعي والتفكير في الإنجازات المحققة والممارسات الفضلى وأوجه القصور فيما يتعلق بالإعمال الكامل لحقوق الإنسان الواجبة للجميع، من دون تمييز من أي نوع كان. ويتفاعل المغرب على نطاق واسع مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مانحاً الأولوية للتشاور والتنسيق ضمن المجموعات التي ينتمي إليها، ولبناء توافق الآراء من أجل كفالة أن تُتخذ قرارات تلك الآليات من قبل جميع الدول الأعضاء. وقد بذل المغرب جهوداً كبيرة لتحسين أداء هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بإجراءات التقارير الدورية وتقديمها. وفي ذلك الصدد، قدّم المغرب في عامي 2022 و 2023 تقريره الدوري الوطني الخامس إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتقريره الدوري الوطني السادس إلى اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين، وتقريره الوطني الرابع (A/HRC/WG.6/41/MAR/1) في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وعقب استعراض تقريره الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قبل وفد بلدها ما نسبته 86 في المائة من التوصيات المقدمة البالغ عددها 306 توصيات. وإضافة إلى ذلك، فإن المغرب يقوم بدور نشط في مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب، التي

تحسين القدرات الوطنية والإنذارات المبكرة وغيرها من الأدوات اللازمة لتنفيذ الالتزامات ورصدها ومتابعتها. وكوستاريكا تدعو إلى تقارب واتساق أكبر فيما بين المكلفين بولايات والإجراءات الخاصة، من خلال تعزيز أوجه التكامل فيما بينهما، وتنسيقها مع مكاتب الأمم المتحدة الأخرى داخل جنيف وخارجها.

74 - وأضاف قائلاً إن كوستاريكا ترحب باعتماد المجلس بتوافق الآراء القرار 23/52 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وهو، إلى جانب التعليق العام رقم 26 للجنة حقوق الطفل، خطوة في الاتجاه الصحيح. ولما كانت حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون مترابطة فيما بينها ترابطاً جوهرياً، فقد شجعت كوستاريكا العمل المشترك بشأن الديمقراطية في الدورة العادية الثالثة والخمسين للمجلس، داعية المجلس إلى زيادة دوره القيادي في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه أيضاً، مراعاة رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، ولا سيما الالتزام الراسخ بحقوق الإنسان والعدالة المتمحورة حول الإنسان.

75 - وأردف قائلاً إن كوستاريكا اعترفت بجرمة الحياة في عام 1882 بأن أصبحت ثالث بلد يلغي عقوبة الإعدام، التي لا يمكن أبداً أن تكون أداة لتوفير العدالة، لا للضحايا ولا للجنة. ولذلك، فإنها تؤيد اعتماد قرار المجلس 35/54 بشأن مسألة عقوبة الإعدام، وتعيد تأكيد استعدادها للعمل بشكل بنّاء مع جميع الدول الأعضاء من أجل التخفيض التدريجي لاستخدام عقوبة الإعدام حتى لا تؤخر إلغاءها أو تمنعه.

76 - السيد عياد (العراق): قال إن بلده يسعى إلى تطوير عمل مجلس حقوق الإنسان ويدعم آلياته. ويساور وفد بلده القلق من أن بعض قرارات المجلس ومقرراته ومناقشاته بدأت تتحرف عن الأهداف والمبادئ التي أنشئ المجلس من أجلها. ولذلك، فإنه ينبغي للمجموعات الأساسية أن تيسر واجب الرئيس في وضع مشاريع قرارات تكون مقبولة لجميع الدول الأعضاء، وتدعم تلك الأهداف والمبادئ. ونظراً لكبر عدد الولايات، فقد اختتم المجلس أطول دورة له على الإطلاق في أيلول/سبتمبر 2023. وعلاوة على ذلك، فقد أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تعليمات إلى المجلس بتحضير عدد من الحلقات الدراسية والمناقشات، مما زاد من الضغط على عبء عمل المجلس وميزانيته، مما قلل من كفاءة عمله.

77 - وأضاف قائلاً إنه ينبغي للمجلس، بصفتها الهيئة الدولية الرئيسية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، أن يدعّم رؤية جديدة

- 82 - وأضاف قائلاً إن مجلس حقوق الإنسان يضطلع بدور حاسم في الجهود الجارية لإحلال السلام والتنمية في ميانمار. ولا بد من رصد انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي يرتكبها المجلس العسكري الحاكم غير القانوني والتحقق منها باستمرار. ولا بد من أدلة على ارتكاب جرائم دولية خطيرة ضد شعب ميانمار، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، من أجل محاسبة المسؤولين وتحقيق المصالحة في ميانمار في مرحلة ما بعد الانقلاب. ولهذا السبب، فإنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يواصل دعم ولايات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار.
- 83 - وأردف قائلاً إنه، منذ شباط/فبراير 2021، اعتمد مجلس حقوق الإنسان سبعة قرارات بشأن ميانمار، بما في ذلك قراران في عام 2023 - وكلها دون تصويت، مما يعني أن الدعوات الواردة في القرارات تحظى بتأييد ساحق. غير أن المهم ليس عدد القرارات، بل الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في ميانمار. وقد دعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مرارا وتكرارا إلى إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية، وإلى تفكير جديد بشأن ميانمار من أجل وضع حد للمأساة التي تقوق الوصف. ويجب وضع حد لثقافة الإفلات التام من العقاب التي يتمتع بها المجلس العسكري الحاكم، الأمر الذي سيؤدي، بدوره، إلى وقف العنف، واستعادة الديمقراطية، وسيادة القانون في ميانمار.
- 84 - ومضى يقول إنه، وكحد أدنى، يجب أن يتضمن القرار المتعلق بميانمار والمقدم إلى اللجنة عناصر من القرارين المتخذين في مجلس حقوق الإنسان في عام 2023 من أجل التعبير بدقة عن الوضع على الأرض، وإيجاد طريقة لتحقيق حل مستدام للأزمة في ميانمار. ومن الواضح أن الحاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير جريئة من جانب هيئات الأمم المتحدة، أي من الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية. ولذلك، فإنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يتخذ تدابير إضافية بفكر جديد وابتكاري لوقف انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق والممنهجة التي يرتكبها المجلس العسكري الحاكم غير القانوني. وبالمثل، فإنه ينبغي للجمعية العامة وفرادى الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لاستكمال عمل مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بميانمار.
- 85 - السيدة أندوخار (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن بلدها، بعد انتخابه لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026، سيعزز مكنت منذ إطلاقها 19 دولة طرفا جديدة من الانضمام إلى لجنة مناهضة التعذيب.
- 80 - وأضافت قائلة إن المغرب، بصفته عضوا في 17 مجموعة أساسية، أسهم إسهاما كبيرا في صياغة العديد من القرارات والتفاوض بشأنها والترويج لها. وتحقيقا لتلك الغاية، فإنه سيسهم في صياغة عدة قرارات بشأن مكافحة خطاب الكراهية، والاختفاء القسري، والعدالة الانتقالية، ودور المؤسسات، وأمناء المظالم والوسطاء، والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وعلاوة على ذلك، فقد أطلق المغرب، في آذار/مارس 2022، أول خطة عمل له بشأن المرأة والسلام والأمن في إطار مشروع تعزيز المساواة بين الجنسين كأساس لمجتمع عادل وديمقراطي وقائم على المساواة. وقد استضاف المغرب مؤخرا الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2023، التي أكدت التزام البلد بإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود التي يبذلها المغرب لتحقيق عالمية حقوق الإنسان، فإنه سيستضيف مؤتمرا إقليميا في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 حول إمكانيات التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- 81 - السيد تون (ميانمار): قال إن تدهور حالة حقوق الإنسان والفاجعة التي تقوق الوصف والتي تتكشف فصولها في ميانمار تتطلب اهتماما أكبر من جانب مجلس حقوق الإنسان. فمنذ الانقلاب العسكري غير القانوني في عام 2021، بلغ الوضع أدنى مستوياته مع انهيار سيادة القانون. وإن حملة العنف الوحشي الواسعة النطاق والممنهجة التي شنها المجلس العسكري الحاكم غير القانوني على المدنيين هددت حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم، بما في ذلك الحق في الحياة والأمن الشخصي. وعلاوة على ذلك، فإن حقهم الديمقراطي في انتخاب حكومتهم الخاصة بهم قد تم تجاهله بشكل صارخ، وإنهم حرّموا من حقهم في التنمية ومستويات المعيشة اللائقة بسبب عدم كفاءة المجلس العسكري الحاكم وفساده العميق وتدميره لسيادة القانون. ومن الصعب للغاية تعزيز احترام حقوق الإنسان في ظل مجلس عسكري حاكم غير قادر إلا على الوحشية. بيد أنه من أجل استعادة سيادة القانون والعدالة، فإن شعب ميانمار يبذل كل ما في وسعه لإنهاء الانقلاب غير القانوني الفاشل، وإقامة نظام للحكومة الديمقراطية الاتحادية ذي مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة.

أن تتاح لهم الفرص أو القدرة الأساسية للعيش بكرامة؛ ويعانون من أشد عواقب تغير المناخ؛ ويواجهون حالات طوارئ إنسانية نتيجة لتصادم النزاعات والتوترات الجغرافية - السياسية؛ ويعانون من التمييز والإهمال والهجر. وذلك الواقع يتطلب من الدول الأعضاء أن تضع حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في صميم جهودها.

89 - وأضاف قائلاً إن بيرو تعيد تأكيد التزامها الراسخ بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، استناداً إلى مبادئ العالمية والترابط وعدم التجزئة. وعلاوة على ذلك، فإنها تؤيد تأييداً تاماً النظام العالمي لحقوق الإنسان، الذي يشكل مجلس حقوق الإنسان الهيئة الرئيسية له. ولما كان عمل المجلس أساسياً لتوطيد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، فإنه ينبغي أن يكون عملاً استباقياً بقدر أكبر، وأن يضع، استناداً إلى روح الحوار والتعاون، جدول أعمال يسهم، انطلاقاً من نهج قائم على حقوق الإنسان، في تحسين حالة الأفراد في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من يعيشون في أوضاع هشة.

90 - وأردف قائلاً إن بيرو أظهرت منذ وقت طويل التزامها تجاه المجلس، حيث قادت عملية الانتقال نحو إنشاء المجلس كآخر رئيس للجنة حقوق الإنسان السابقة، وكانت عضواً في المجلس لثلاث فترات سابقة. وسيواصل بلده المشاركة بنشاط في مناقشات المجلس والتعاون مع آلياته وإجراءاته الخاصة. وكدليل على التزام بيرو، فقد قدمت تقريرها الرابع (A/HRC/WG.6/42/PER/1) في إطار الاستعراض الدوري الشامل خلال الدورة العادية الثالثة والخمسين للمجلس. وكان تقييم الاستعراضات الدورية الأربعة إيجابياً للغاية لأنه أتاح الفرصة لتسليط الضوء على التقدم الكبير المحرز على الصعيد الوطني في توطيد الديمقراطية. وبالمثل، فقد قدمت توصيات تعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

91 - ومضى قائلاً إن بيرو لا تزال على التزامها الراسخ بالتعزيز المؤسسي للمجلس، مما سيتمكن من تدعيم احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بكفاءة أكبر، على الصعيد العالمي. وذلك الالتزام يمثل امتداداً طبيعياً لرؤية بلده، ويعطي استمرارية للعمل المنجز بالفعل لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمراهقين والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. وبما أن الدول مسؤولة عن كفالة أن يتمكن المجلس من تحقيق أهدافه، وأن يستطيع جميع الأفراد المتمتع بأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن بيرو

التتقيف في مجال حقوق الإنسان الذي يشمل الجميع، ويدافع عن حقوق الإنسان الواجبة لأضعف الفئات، فضلاً عن حقوق النساء والشباب، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات مناخية حازمة للتصدي لتغير المناخ، ويعزز استقلالية المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ويسعى إلى تعددية أطراف فعالة كأداة مناسبة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويدعم الاستعراض الدوري الشامل، ويحمي الأفراد على الإنترنت من خلال مكافحة المعلومات المضللة والأخبار الزائفة.

86 - وأضافت قائلة إن المجتمع الدولي التزم التزاماً مشتركاً بالتصدي لأكثر تحديات حقوق الإنسان إلحاحاً. غير أنه لا يزال الكثير مما ينبغي القيام به، بما في ذلك تعزيز الحوار والتفاهم. ويجب على الدول الأعضاء أن تعزز سيادة القانون، وأن توطد المؤسسات الديمقراطية، وأن تكفل المشاركة المجدية للمجتمع المدني والشباب في صنع القرار. ويوفر الاستعراض الدوري الشامل منبراً هاماً للعمل مع الدول الأعضاء في الاضطلاع بمسؤولياتها عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان وكرامة الجميع. وفي ذلك السياق، تستعد الجمهورية الدومينيكية لتقديم تقريرها الوطني الرابع في عام 2024 في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل. وفي عام 2023، شارك بلدها في حوار بناء مع لجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. والجمهورية الدومينيكية ملتزمة بالمضي قدماً في تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان في السياسات العامة والتخطيط الحكومي، ودعم العمل الذي تضطلع به اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بحقوق الإنسان من خلال متابعة وتنفيذ الخطة الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان للفترة 2018-2024.

87 - وأردفت قائلة إن الجمهورية الدومينيكية تولي أهمية كبيرة لولايات الإجراءات الخاصة كأداة أساسية لإدخال معارف قيمة إلى المناقشات في المجلس، مما يؤدي إلى تحسين نوعية القرارات، ويكفل أن تكون الإجراءات مستنيرة ومركزة، مما يزيد من فعاليتها. وفي ذلك السياق، استضاف بلدها زيارة قامت بها الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان من أجل تعزيز التعاون في ذلك المجال. وختاماً، فإنها تحث الدول الأعضاء على الانخراط في التعاون وتعددية الأطراف من أجل كفالة ألا تكون حقوق الإنسان مجرد مثل أعلى، بل تكون واقعا معاشاً للجميع.

88 - السيد بيدروز (بيرو): قال إن أمام المجتمع الدولي شوطاً طويلاً لتحقيق هدف كفالة أن يكون جميع البشر أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. ولا يزال كثير من الأفراد يعيشون في فقر مدقع، دون



التي أنشأها المجلس، ويقوض عمل المكلفين بولايات. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تبسّط عمل المجلس على نحو أفضل حتى يتمكن من النهوض بولايته وتنفيذها بفعالية. وإضافة إلى ذلك، فإن بعض الولايات التي أنشأتها البلدان النامية، أو التي تخدم أولويات هذه البلدان، لا تحظى بدعم كامل من مفوضية حقوق الإنسان، مما يُضعف عمل المكلفين بولايات، ويحد من قدرتهم على أداء دورهم.

96 - وأضافت قائلة إنه، على الرغم من أن كلاً من لجنة حقوق الإنسان السابقة والمجلس كان لديهما دائماً بند دائم في جدول الأعمال بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن أيًا من الهيئتين لم تتمكن من مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتهما المستمرة والممنهجة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، فإن الهجوم الحالي في غزة قوبل بصمت من جانب المجلس. ويتعين على الدول الأعضاء في المجلس ومنظومة الأمم المتحدة أن تعرب عن قلقها إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي ترتكب بحق المدنيين الفلسطينيين في غزة، الذين يتعرضون للقصف يومياً، ويُحرمون من حقهم في الصحة والغذاء والتعليم والمياه والإصحاح وحرية التنقل. ويجب التصدي لهذه الانتهاكات داخل المجلس وداخل منظومة الأمم المتحدة ككل.

97 - السيدة منديز غرويزو (إكوادور): قالت إن الحالة العالمية الراهنة تدعو إلى تعزيز تعددية الأطراف في معالجة حقوق الإنسان. وإن بلدها يشعر بالقلق إزاء الزيادة في الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال والمراهقين، واستمرار استخدام العنف الجنسي سلاحاً من أسلحة الحرب، وإضفاء الطابع المؤسسي على هياكل التمييز الجنساني، والانتهاكات الممنهجة للقانون الدولي الإنساني، والزيادة غير المسبوقة في أعداد النازحين داخلياً واللاجئين نتيجة للعنف. ولذلك، فإن إكوادور تؤكد من جديد نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وينبغي للدول أن تعترف بهذه الحقوق بوصفها حقوقاً عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة، وينبغي لها أن تكفل التمتع الكامل بها دون تمييز من أي نوع كان. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن بذل كل جهد ممكن لتعزيز حقوق الإنسان وإعمالها، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة، ودعوة الأمين العام إلى خطة جديدة للسلام.

98 - وأضافت قائلة إن إكوادور، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، على اقتناع بأنه يمكن إرساء السلام والأمن الدوليين في

تدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم العمل الهام للمجلس والتعاون معه والإسهام فيه.

92 - السيد حساني (الجزائر): قال إن بلده يعيد تأكيد التزامه الثابت بحماية حقوق الإنسان والتمسك بها، واحترامه للالتزامات الدولية الواجبة عليه بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويجب على جميع البلدان أن تقي بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وأن تحترمها. والجزائر، خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان، ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان الدولية، وهي ستعمل بدأب جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف التي أنشئ المجلس من أجلها. ومن المهم العمل بمهنية، وتجنب تسييس قضايا حقوق الإنسان، التي ينبغي معالجتها بطريقة تتسق مع مبادئ الموضوعية والاستقلال وعدم الانتقائية، وبالتنسيق مع الدول المعنية، لأن ذلك هو الشرط الأساسي لتحقيق الأهداف المرجوة.

93 - وأضافت قائلاً إن الجزائر تدين بشدة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة. ويجب على المجلس والمجتمع الدولي أن يتدخلوا بشكل عاجل من أجل حماية الشعب الفلسطيني.

94 - تولت الرئاسة نائباً الرئيس، السيدة مونيك (بنغلاديش).

95 - السيدة رزق (مصر): قالت إن مصر، بعد أن شاركت مشاركة مكثفة في وضع قرار الجمعية العامة 251/60 المنشئ لمجلس حقوق الإنسان، وقرار المجلس 1/5 بشأن مجموعة تدابير بناء المؤسسات، ملتزمة بكفالة التنفيذ الفعال لولاية المجلس المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مسترشدةً بمبادئ الحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية، والحوار البناء، والتعاون. وإن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الأنسب لدعم عالمية حقوق الإنسان، والتنفيذ العملي للمبادئ المذكورة آنفاً، لأنه يسمح بأن تُستعرض حالات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء على أساس من المساواة، وفي سياق الحوار والتعاون. غير أن من المؤسف أن المجلس أخذ في الابتعاد عن روح توافق الآراء والمشاركة البناءة نحو الانقسام والتسييس، مما يهدد بتقويض عمله، ويعرض للخطر قدرته على الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بطريقة تجسّد أولويات الدول الأعضاء على قدم المساواة. وقد لاحظ وفد بلدها تزايداً في الولايات ذات الدوافع السياسية، وازدواجية في عمل المجلس، مما يشكل ضغطاً على الموارد المحدودة المتاحة للولايات



المجتمعات التي تُحترم فيها حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي يُشجّع فيها على توسيع الحيز المدني وتعزيز سيادة القانون. وإن إكوادور، بنفس ذلك المنطق، عملت، في ثلاث مناسبات، عضوا في مجلس حقوق الإنسان، وهو هيئة تأمل في العودة إليها في الفترة 2027-2029. وبصفة خاصة، يسعى بلدها إلى فهم النزاعات والأزمات من منظور أضعف الفئات، أي النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين داخليا والأقليات القومية والإثنية والدينية، ويأمل في التوصل إلى حلول مستدامة عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للعنف والتمييز.

101 - السيد مارشيك (النمسا)، استأنف رئاسة اللجنة.

102 - السيد كيم نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): متكلما في إطار ممارسة حق الرد، قال إن وفد بلده يرفض رفضا تاما، ويدين بشدة، الاتهامات الطائشة التي وجهتها كوريا الجنوبية إلى بلده، لكونها استغززا سياسيا خطيرا، ومظهرا واضحا لسياستها العدائية المتجذرة الرامية إلى تشويه صورة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإن ما يسمى بقضايا حقوق الإنسان التي تروج لها كوريا الجنوبية مرارا وتكرارا ليست سوى خدعة سياسية لانتهاك سيادة بلده. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما على سبيل الأولوية للحالة المزرية لحقوق الإنسان في كوريا الجنوبية، التي تهدد سياساتها المناهضة للشعب بشكل خطير حقّ الشعب في الحياة. وعلاوة على ذلك، فإنّ أزماتها الاجتماعية والاقتصادية تزداد سوءا. ويشهد العالم حاليا جميع أنواع الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان في كوريا الجنوبية، بما في ذلك العنف الجنسي، والاتجار بالبشر، والاختطاف. وينبغي لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، أن تعطي الأولوية المطلقة للتصدي لهذه الانتهاكات. وعلاوة على ذلك، فإن على كوريا الجنوبية أن تخضع لتحقيق دولي، وأن تُحاسَب على انتهاكاتها وجرائمها الجسيمة فيما يخص حقوق الإنسان. ووفد بلده يحث كوريا الجنوبية على وقف حملتها ذات الدوافع السياسية بشأن حقوق الإنسان ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتركيز على معالجة الحالة المزرية لحقوق الإنسان في أراضيها. وسيتخذ بلده جميع التدابير ضد الأعمال العدائية لكوريا الجنوبية دفاعا عن سيادته الوطنية وحقوق شعبه ومصالحه.

رُفعت الجلسة الساعة 17:30.

99 - السيدة بيشاردو أوربينو (نيكاراغوا): قالت إن المنظمات والهيئات الدولية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، تُقيّم تطبيق حقوق الإنسان بطريقة غير متكافئة فيما بين البلدان، وتطبق معايير مزدوجة عندما يتعلق الأمر بالفظائع التي يرتكبها الإمبرياليون والمستعمرون الجدد. ويؤدي ذلك إلى التلاعب بحقوق الإنسان واستغلالها لأغراض أخرى، وإلى طموحات الهيمنة النابعة من مصالح اقتصادية وسياسية إمبريالية، مما يؤثر على كرامة وسيادة الشعوب التي تسعى إلى تقرير مصيرها دون أي تدخل أجنبي. ويجب بذل الجهود لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتطويرها في ظل احترام هوية كل بلد وسيادته وتطوره التاريخي، ودون إغفال عالمية هذه الحقوق، على النحو الوارد في الإعلانات والقرارات والاتفاقات والولايات المعتمدة، التي تركز بشكل خاص على مصادر المعلومات التي تُجمع لتحليلها. ويجب أن تكون هذه المعلومات محايدة وموضوعية.

100 - وأضافت قائلة إن تقرير المجلس يتضمن قرارا متحيزا تماما بشأن نيكاراغوا. ويؤكد بلدها مجددا رفضه التام لأي نوع من القرارات يكون متحيزا وغافلا عن التغييرات الهيكلية التي تقوم بها نيكاراغوا من أجل كفالة إحراز تقدم في مجال تمتع شعب نيكاراغوا بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة في جميع أنحاء البلد. وبالمثل، فإنه يرفض رفضا قاطعا إنشاء وتعيين ما يسمى "فريق خبراء حقوق الإنسان المعني بنيكاراغوا"، من جانب واحد، فما هو إلا ستار للتعمية من أجل إعطاء تقاريره عن نيكاراغوا مظهرا زائفا للشرعية. وتبنت التقارير معلومات ذاتية ومشوهة ومغلوبة عن الحالة في نيكاراغوا، وفقا لتوجيهات الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية. ونيكاراغوا لم تكن قط، ولن تكون أبدا، تهديدا لأي بلد في العالم؛ وهي عضو مسالم ومحترم وكريم في المجتمع الدولي يطالب بالعدالة والمساواة. ولذلك، فإن نيكاراغوا تدعو إلى الدفاع عن حقوق الإنسان الواجبة للنيكاراغويين، وإلى إزالة التدابير